باثبات ان الجسم قابل لها وان القابل للشي لا يخلو عنه وعن ضده واما عن
الاكوان واثبات امتناع حوادث لا اول لها رابعا وهو مبني على مقدمتين
احداهما ان الجسم لا يخلو عن الاعراض التي هي الصفات والثانية ان ما لا
يخلو عن الصفات التي هي الاعراض فهو محدث لان الصفات التي هي
الاعراض لا تكون الا محدثة وقد يفرضون ذلك في بعض الصفات التي هي الاعراض
كالاكوان وما لا يخلو عن جنس الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث
لا تتناهى فهذه الطريقة مما يعلم بالاضطرار ان محمدا صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس
بها الى الاقرار بالخالق ونبوة انبيائه عليهم السلام ولهذا قد اعترف حذاق
اهل الكلام كالاشعري وغيره بانها ليست طريقة الرسل واتباعهم ولا سلف
الامة وائمتها وذكروا انها محرمة عندهم بل المحققون على انها طريقة باطلة
وان مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعى بها مطلقا ولهذا تجد
من اعتمد عليها في اصول دينه فاحد الامرين له لازم اما ان يطلع على
ضعفها ويقابل بينها وبين ادلة القائلين بقدم العالم فتتكافا عنده
الادلة او يرجح هذا تارة وهذا تارة كما هو حال طوائف منهم واما ان يلتزم
لاجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل كما التزم جهم لاجلها
فناء الجنة والنار والتزم ابو الهذيل لاجلها انقطاع حركات اهل الجنة
والنار والتزم قوم لاجلها واجل غيرها ان جميع الاعراض كالطعم
واللون وغيرها لا يجوز بقاؤها بحال لانهم احتاجوا الى جواب النقض
الوارد عليهم لما اثبتوا الصفات لله مع الاستدلال على حدوث الاجسام
بصفاتها فقالوا صفات الاجسام اعراض اي انها تعرض وتزول فلا
تبقى بحال بخلاف صفات الله فانها باقية واما ما اعتمد عليه طائفة منهم
من ان العرض لو بقي لم يمكن عدمه لان عدمه اما ان يكون باحداث
ضد او بفوات شرط او باختيار الفاعل وذلك ممتنع فهذه العمدة
لا يختارها اخرون منهم بل يجوزون ان الفاعل المختار يعدم الموجود
كما يحدث المعدوم ولا يقولون ان عدم الاجسام لا يكون الا بقطع
الاعراض عنها كما قاله آخرون ولا بخلق ضد هو الفناء لا في محل كما قاله
من قاله

من قبل المعتزلة واما جمهور عقلاء بني آدم فقالوا هذه مخالفة للمعلوم
بالحس والتزم طوائف من اهل الكلام من المعتزلة وغيرهم لاجلها نفي صفات
الرب مطلقا او نفي بعضها لان الدال عندهم على حدوث الاشياء هو قيام
الصفات بها والدليل يجب طرده فالتزموا حدوث كل موصوف بصفة قائمة
به وهو ايضا في غاية الفساد والضلال ولهذا التزموا القول بخلق القرآن
وانكار رؤية الله في الآخرة وعلوه على عرشه الى امثال ذلك من اللوازم
التي التزمها من طرد مقدمات هذه الحجة التي جعلها المعتزلة ومن
اتبعهم اصل دينهم فهذه داخلة فيما سماه هؤلاء اصول الدين ولكن
ليست في الحقيقة من اصول الدين الذي شرعه الله لعباده واما الدين
الذي قال الله فيه ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم ياذن به الله فذلك
له اصول وفروع بحسبه ولو عرف ان مسمى الدين في عرف الناطقين بهذا الاسم
فيه اجمال وابهام لما فيه من الاشتراك بحسب الاوضاع والاصطلاحات تبين
ان الدين هو عند الله ورسوله وعباده المؤمنين اصول الدين فهو موروث
عن الرسول واما من شرع دينا لم ياذن به الله فمعلوم ان اصوله المستلزمة
له لا يجوز ان تكون منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ هو باطل وملزوم
الباطل باطل كما ان لازم الحق حق والدليل ملزوم لمدلوله فمتى ثبت
ثبت مدلوله ومتى وجد الملزوم وجد اللازم فمن انتفاء اللازم انتفاء
الملزوم والباطل ليس بشيء واذا انتفى لازم الشيء علم انه منتف فيستدل
على بطلان الشيء ببطلان لازمه ويستدل على ثبوته بثبوت ملزومه
فاذا كان اللازم باطلا فالملزوم باطل وقد يكون اللازم خفيا ولا
يكون الملزوم خفيا كان اللازم خفيا وقد يكون الملزوم باطلا ولا يكون
اللازم باطلا فلهذا قيل ان ملزوم الباطل باطل فان ملزوم الباطل
هو مستلزم الباطل فالباطل لازم واذا كان اللازم باطلا
كان الملزوم باطلا لانه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم
ولم نقل ان الباطل لازمه باطل وهذا كالمخلوقات فانها مستلزمة

Copyright © King Saud University